

## الغانم يهنئ نظيره في جمهورية باكستان الإسلامية بالعيد الوطني



م. غانم

بعث رئيس مجلس الأمة م. غانم رسالة تهنئة إلى كل من رئيس باكستان الإسلامية أسد قيسر ورئيس مجلس الشيوخ محمد

## «الميزانيات» درست التعامل مع المخالفات المتكررة.. والحكومة شكّلت لجنة للمعالجة



جانب من اجتماعات اللجنة

◆ الجهات التعليمية مطالبة بتوفير القوى العاملة الوطنية بما يكفل احتياجات التنمية

◆ الجهات الحكومية تتعاقد مع شركات لتوفير عمالة غير كويتية في تخصصات فنية وهو ما يخل بسياسة الإحلال

◆ خلل في التخطيط السليم لمخرجات التعليم عند وجود مشاريع حكومية تم تسلمها مثل مستشفى جابر

◆ مستشفى جابر لا تستطيع الحكومة تشغيله بشكل كامل بسبب النقص في الكوادر البشرية ما أدى إلى ظهور فكرة إسناد الإدارة إلى شركات متخصصة

◆ اللجنة لاحظت تدني أداء الأجهزة المالية في بعض الجهات الحكومية تحت مبرر التفاوت في الرواتب

◆ سرعة إنجاز قانون البديل الاستراتيجي للقضاء على التمايز الوظيفي

◆ تعديل الهيكل التنظيمي والإداري لمؤسسات الدولة للقضاء على ازدواجية والتشابه في الاختصاصات

◆ لم يرد إلى اللجنة الأدبية التي سيتم انتاجها لمعالجة حساب العهد لإرجاع رصيد هذا الحساب إلى مستوياته الطبيعية

◆ 1.3 مليار دينار ديون مستحقة للحكومة في الحساب الختامي الأخير ونسبة التحصيل 5.5% فقط

◆ 19.7 مليار دينار أرباح محتجزة لم توردتها الجهات الحكومية إلى الاحتياطي العام بحجة تنفيذ مشروعاتها

◆ كثرة المناقشات بين بنود الميزانية أفقدتها أهميتها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء

يخصه، حيث إنه لا يمكن للدولة أن تحقق رؤيتها فيما يخص توزيع القوى العاملة على مستوى القطاعين الحكومي والخاص معاً لتكسد العمالة الوطنية في الأجهزة الحكومية والعزوف عن الانخراط في القطاع الخاص، إلى عن طريق توحيد الرؤى بين جميع تلك الجهات واندماجها تحت كيان واحد.

4- تضخم حساب العهد: رغم وجود جهود من الحكومة في تسوية حساب العهد إلا أنه لم يرد إلى اللجنة حتى تاريخه الآلية التي سيتم انتهاجها لمعالجة حساب العهد والتصور المخطط له لإرجاع رصيد هذا الحساب إلى مستوياته الطبيعية، حيث بلغ رصيد حساب العهد في الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2017 ما يقارب 6 مليارات دينار، علماً بأن تنفيذ ميزانية السنة المالية الحالية تشير إلى ارتفاعه إلى ما يقارب 8.6 مليارات دينار حتى نهاية شهر يناير 2019 استناداً إلى تقارير المتابعة الشهرية لإدارة المالية للدولة ما يقتضي ضرورة تسوية حسابات العهد الأول فالأول في السنة المالية نفسها، وألا يتجاوز الصرف الاعتمادات المالية المنصوص عليها في قانون الميزانية الحالي وذلك للحد من تضخمها.

كما لاحظت اللجنة توجه مجلس الوزراء بعدم الصرف على حساب العهد في السنة المالية الحالية وإرسال اعتمادات إضافية للميزانيات التي تواجه عجزاً في اعتماداتها.

5- الديون المستحقة للحكومة: أما الديون المستحقة للحكومة فقد بلغ رصيدها نحو 1.3 مليار دينار في الحساب الختامي الأخير، علماً بأن لديوان المحاسبة تقريراً حديثاً صادراً في سنة 2019 وتوصي اللجنة بأن يكون محل اهتمام في الأخذ بنتائجها، حيث يشير التقرير إلى أن تحصيل 5.5% فقط على الديون المقيدة في السنوات المالية الخمس الأخيرة والتي تقارب 603 ملايين دينار وهي نسبة تحصيل متدنية رغم حداثة عمر تسجيل تلك الديونيات والتي يسهل إجراءات تحصيلها مقارنة بمديونيات عن سنوات سابقة والتي تقيد الجهات الحكومية بصعوبة تحصيلها لعدد من المبررات منها صعوبة الاستدلال على أصحابها أو وفاتهم أو مغادرتهم البلاد وغيرها من الأمور.

6- الأرباح المحتجزة: رغم توجه الدولة خلال السنوات السابقة للاقتراض الداخلي الخارجي لسد العجز في ميزانية الدولة إلا أنه ما زالت بعض الجهات الحكومية المستقلة تقوم باحتجاز أرباحها وعدم توريدها للاحتياطي العام بحجة تنفيذ مشاريعها والتي بلغت في السنة المالية 2018/2017 ما يقارب 19.7 مليار دينار، إلا أن اللجنة لاحظت عدم تنفيذ مشاريعها بوتيرة تستلزم احتجاز الأرباح وإنما تستغل تلك المبالغ في أدوات استثمارية ليست من ضمن اختصاص تلك الجهة الحكومية كالاستثمار في الأسهم أو عقارات أو وضعها في ودائع لدى البنوك.

7- لاحظت اللجنة أن الميزانية فقدت أهميتها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء بسبب كثرة المناقشات المالية بين بنودها سواء منها أو إليها والتي شملت وفق ما أمكن للجنة حصر لدى مناقشتها الحسابات الختامية أخيراً 870 تبدأ بنسبة 54% من إجمالي بنود ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية بلغت قيمتها نحو 430 مليون دينار، الأمر الذي يشير إلى عدم إجراء دراسات فنية ومالية ملائمة وكافية قبل تقدير هذه المصروفات للبنود



مناقشات داخل اللجنة

في العنصر الوطني، وهو ما يخل بسياسة الإحلال، علماً بأن ديوان المحاسبة أورد هذا الموضوع في تقريره من ضمن الموضوعات متوسطة المخاطر.

كما يلاحظ الخلل في التخطيط السليم لمخرجات التعليم عند وجود مشاريع حكومية تم تسلمها مثل مستشفى جابر الذي لا تستطيع الحكومة تشغيله بشكل كامل بسبب النقص في الكوادر البشرية ما أدى إلى ظهور فكرة إسناد الإدارة إلى شركات متخصصة في هذا المجال مثلما حصل في مبنى الـ (T4) التابع للإدارة العامة للطيران المدني عندما أسندت إلى شركة متخصصة لإدارته.

2- البديل الاستراتيجي: لاحظت اللجنة تدني أداء الأجهزة المالية في بعض الجهات الحكومية، كما أن بعض الجهات تعاني من ارتفاع نسب التسرب الوظيفي وكان السبب الرئيس الذي تبرر به الجهات الحكومية التسرب الوظيفي وتدني أداء أجهزتها المالية إلى التفاوت في الرواتب بين الجهات الحكومية لذات المهنة ما يصعب معها جذب الكوادر البشرية ذات الكفاءة للجهات ذات المرتبات المتدنية، الأمر الذي يتطلب سرعة إنجاز قانون البديل الاستراتيجي للقضاء على التمايز الوظيفي.

3- التشابك في الجهات الحكومية المنظمة لسوق العمل أوصت دراسة ديوان المحاسبة التحليلية لأوضاع التداخل والتشابك في أهداف اختصاصات بعض الجهات الحكومية الصادرة في ديسمبر 2016 إلى ضرورة تعديل الهيكل التنظيمي والإداري لكافة القطاعات ومؤسسات الدولة المرتبطة بالقوى العاملة بهدف القضاء على الازدواجية والتشابه في الاختصاصات.

ويرى الديوان في دراسته أن الصورة المثلى تحتاج إلى جمع كافة الجهات المتعلقة بسوق العمل، وإنشاء وحدة تنظيمية واحدة تسمى بوزارة العدل.

وترى اللجنة ضرورة جمع تلك الجهات تحت مظلة واحدة، توحيداً للرؤية الحكومية لسوق العمل، حيث إن جميعها معني بسوق عمل واحد إلا أن مسؤولياتها مجزأة كل فيما

وموضوع الأرباح المحتجزة التي وصلت إلى 20 مليار دينار وتوريدها إلى خزانة الدولة.

ولفت إلى أن هذا هو الاجتماع الثالث الذي يتم في اللجنة بحضور رئيس الوزراء والوزراء المختصين، مشيراً إلى أن الاجتماعات داخل اللجنة تكون مهنية وعملية وفنية بحتة يسعى خلالها الجميع إلى التوصل لنتائج عملية.

وأوضح أن اللجنة ستدرس المقترحات المطروحة للتعامل مع الملاحظات والمخالفات التي توفقت مع الحكومة وكذلك المهلة التي تمنح للحكومة في هذا الجانب.

وذكر أن الحكومة ترغب في تشكيل لجنة حكومية مصغرة من الوزراء والفرق الفنية التابعة لهم لمعالجة الملاحظات والمخالفات، أو إرفاق الملاحظات مع البيان المالي المرفق مع الميزانية العامة للدولة.

وختتم قائلاً: «إن ما طرحته الحكومة بشأن معالجة الأمور جيد ولكن شريطة أن نرى تطبيقاً عملياً لما تم طرحه وليس شيئاً نظرياً فقط.

من جانبه طالب مقرر اللجنة النائب رياض العبدساني الحكومة بالالتزام بتقارير الحساب الختامي وأخذ جميع التوصيات الرقابية بعين الاعتبار لتحقيق المصلحة العامة ومعالجة أوجه الخلل. وقال العبدساني في تصريحه بالمرکز الإعلامي إن تعاون الحكومة مع الملاحظات الرقابية لمجلس الأمة أدى إلى تخفيض المخالفات بنسب متفاوتة.

وأوضح أن المخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة انخفضت إلى 900 مخالفة، وذلك المراقبين الماليين من 30 ألفاً إلى 24 ألف مخالفة مالية مقارنة بالعام الماضي.

وشدد العبدساني على أن هذا الانخفاض لا يعفي الحكومة من مسؤوليته والعمل على معالجة جميع الملاحظات، وبخاصة النقاط الرئيسية التي تتعلق بسوق العمل والتوظيف والحد من طوابير الانتظار وفق التشابك بين الجهات الحكومية وأملاك الدولة وتعزيز الإيرادات النفطية والاستثمارية.

وطالب العبدساني بتعاون الحكومة والجهات الرقابية والحد من المخالفات التي ما زالت تعتبر جسيمة والالتزام بتسوية حساب العهد الذي وصل إلى 6 مليارات دينار،

المستمرة والمستمرة وحتى الآن لم تعالج المعالجة الكافية والصحيحة.

ولفت إلى أن هذا هو الاجتماع الثالث الذي يتم في اللجنة بحضور رئيس الوزراء والوزراء المختصين، مشيراً إلى أن الاجتماعات داخل اللجنة تكون مهنية وعملية وفنية بحتة يسعى خلالها الجميع إلى التوصل لنتائج عملية.

وأوضح أن اللجنة ستدرس المقترحات المطروحة للتعامل مع الملاحظات والمخالفات التي توفقت مع الحكومة وكذلك المهلة التي تمنح للحكومة في هذا الجانب.

وذكر أن الحكومة ترغب في تشكيل لجنة حكومية مصغرة من الوزراء والفرق الفنية التابعة لهم لمعالجة الملاحظات والمخالفات، أو إرفاق الملاحظات مع البيان المالي المرفق مع الميزانية العامة للدولة.

وختتم قائلاً: «إن ما طرحته الحكومة بشأن معالجة الأمور جيد ولكن شريطة أن نرى تطبيقاً عملياً لما تم طرحه وليس شيئاً نظرياً فقط.

من جانبه طالب مقرر اللجنة النائب رياض العبدساني الحكومة بالالتزام بتقارير الحساب الختامي وأخذ جميع التوصيات الرقابية بعين الاعتبار لتحقيق المصلحة العامة ومعالجة أوجه الخلل. وقال العبدساني في تصريحه بالمرکز الإعلامي إن تعاون الحكومة مع الملاحظات الرقابية لمجلس الأمة أدى إلى تخفيض المخالفات بنسب متفاوتة.

وأوضح أن المخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة انخفضت إلى 900 مخالفة، وذلك المراقبين الماليين من 30 ألفاً إلى 24 ألف مخالفة مالية مقارنة بالعام الماضي.

وشدد العبدساني على أن هذا الانخفاض لا يعفي الحكومة من مسؤوليته والعمل على معالجة جميع الملاحظات، وبخاصة النقاط الرئيسية التي تتعلق بسوق العمل والتوظيف والحد من طوابير الانتظار وفق التشابك بين الجهات الحكومية وأملاك الدولة وتعزيز الإيرادات النفطية والاستثمارية.

وطالب العبدساني بتعاون الحكومة والجهات الرقابية والحد من المخالفات التي ما زالت تعتبر جسيمة والالتزام بتسوية حساب العهد الذي وصل إلى 6 مليارات دينار،

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية 34 اجتماعاً لدراسة الحسابات الختامية للجهات الحكومية.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إن اللجنة عقدت 34 اجتماعاً لدراسة الحسابات الختامية، وارتأت أن هناك الكثير من الملاحظات المهمة التي يجب أن يطرحها سمو رئيس مجلس الوزراء عليها، معتبراً أن اجتماع اليوم كان جيداً ومثمراً. وبين أنه تم استعراض أغلب الملاحظات التي توصلت إليها اللجنة ومناقشتها بشكل مقصود وموجز نظراً لما تحتويه من تفاصيل وبيانات كثيرة، مؤكداً أن سمو رئيس مجلس الوزراء قال إنه استفاد من هذا الاجتماع والملاحظات التي طرحت خلاله.

وأوضح أنه تم طرح آليات عدة للتعامل مع هذه الملاحظات كان تشكل لجنة وزارية مصغرة لدراسة هذه الملاحظات مع لجنة الميزانيات أو أن الحكومة تشكل لجنة وزارية خاصة بها وترسل نتائج دراستها لهذه الملاحظات إلى لجنة الميزانيات.

وذكر أن من الأفكار التي طرحت أيضاً أن يتم تضمين الحلول والمعالجات التي تعامل بها هذه الملاحظات مع البيان المالي الختامي قبل مناقشة الميزانية العامة للدولة، معتبراً أن ذلك إجراء منطقي وعلمي.

أكد عبد الصمد أنه لا يمكن حل هذه القضايا والملاحظات والمخالفات التجاوزات بين عشية وضحاها، لافتاً إلى أن اللجنة منحت الحكومة مهلة لدراسة هذه الملاحظات والمخالفات للتأكد فقط من أن الحكومة تعمل في الاتجاه الصحيح.

وأضاف أن أعضاء اللجنة زادوا هذا الاجتماع تفعيلاً بأرائهم وأكدوا عدم اقتناص الأخطاء الحكومية أو التقليل من بعض الجهود الحكومية، مشيراً إلى أن اللجنة تشد على يد الوزير المجدد والساعي لتقليل هذا المخالفات بالشكل الصحيح. ورأى أن الحكومة قامت ببادرة جيدة وخطوة متقدمة في هذا العام باجتماعها ورئيس ديوان المحاسبة بالإجابة عادل الصرعاوي والجهات الفني للديوان، بالإضافة إلى بعض المعالجات الجيدة التي تمت لحساب العهد.

وبين أن هناك في المقابل بعض الملاحظات

### مقدراً استجابة الخارجية لطب متابعة جريمة قتل «الريش»

## الكندري: موقف الدول العربية من تصريح حول الجولان مخيب للآمال

الخارجية الكويتية مع طلب تشكيل فريق لمتابعة جريمة القتل التي راح ضحيتها العم خالد الريش في مصر، مؤكداً أن لجنة الشؤون الخارجية ستستمر بمتابعة هذا الملف.

أرض محتلة وضما محضور دولياً وهذا هو موقف الكويت الثابت اتجاه القضايا العربية. ومن جهة أخرى قدر النائب د. عبدالكريم الكندري تجاوب وزارة

بسيادة الاحتلال الصهيوني على الجولان السوري الذي ضرب به قرار مجلس الأمن 497 مخيبة للآمال. وأضاف الكندري إلى أن الجولان

أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب د. عبدالكريم الكندري على أن ردود الأفعال العربية اتجاه تصريح الرئيس الأمريكي ترامب بالاعتراف



د. عبدالكريم الكندري